

فيلم وثائقي فرنسي: ملايين قطر لدعم التطرف في أوروبا

قطر الخيرية ذراع الدوحة لاختراق المجتمعات الأوروبية



معمل الهدم القطري

نحن! وتُهمّ الدوحة، وفق العديد من التقارير، بالضلوع في تمويل الجماعات الإرهابية في الكثير من الدول الأفريقية، ومن بينها مالي والصومال وليبيا.

دائما مستعدون للقول "لم تكن نحن! كان مسؤولا أو مواطننا سابقا، ولكن ليس الأمير ولا أي شخص من أسرته أو محيطه.. لقد كان أي شخص ولكن ليس

وبين الهاشم أن الدوحة تستمر في هذه السياسة، رغم ضررها بسمعة البلاد وأميرها، موضحا "هذا لا يهمهم حقا. إذا وجدوا أنفسهم في مأزق؛ فهم

علاقة بجماعة الإخوان في بلدان أوروبية مختلفة كالمجمع الإسلامي في لوزان بسويسرا الذي حاز على 1.6 مليون دولار، وكلية سانت أنتوني في أكسفورد التي استفادت من مبنى جديد من تمويل قطر بقيمة 11 مليون جنيه لا شيء سوى لأن طارق رمضان، ممثل الإخوان كان يشغل منصب أستاذ هناك. وللتحقق من صحة هذه البيانات، قام الصحافيان بجولة حول العالم، وطرحوا أسئلة، مستخدمين في ذلك أحيانا كاميرات خفية، على أشخاص على صلة بالشبكة التي تضم مؤسسات ومانحين وساسة ورجال دين. واستغرق الصحافيان عامين في التحري عن هذه البيانات وقاموا بجمع معلومات للتحقق من إفساد أطراف فاعلة في محيط منظمة "قطر الخيرية"، وتوصلا إلى بعض المعلومات التي تتعارض مع إفاداتهم.

وكشف المبرونو لموقع "عين أوروبية على التطرف" نقطة مهمة؛ وهي أن الأموال التي تم إرسالها إلى أوروبا لم يتم تحويلها بطريقة غير قانونية، قائلا "تم تحويل الأموال بطريقة معقدة جدا وقانونية؛ من دون خرق القانون". وقال المبرونو إن الدوحة كانت قلقة من عرض الفيلم الوثائقي موضحا "إن قطر كانت متوترة.. خوفا من تداعيات ذلك على صورتها.. لقد انفقت قطر المليارات، في نهاية المطاف، على رسم صورتها بعناية كدولة حديثة، وذلك بفضل الإيرادات المتدفقة من احتياطاتها الضخمة من الغاز، ومن ثم حاولت وقف عرض الفيلم، مضيفا "إن قطر أرسلت رسالة إلى قناة (ARTE)، قائلة "من خلال بث الفيلم الوثائقي، سوف تشاركون في الاتهامات التي وجهها الجيران (في إشارة إلى المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة)".

وقبل بث الفيلم صدر كتاب يحمل عنوان "أوراق قطر، كيف تمسول الإمارة إسلام فرنسا وأوروبا" حمل مؤلفها، شينو والمبرونو، المسؤولية لنظام الحكم في قطر مباشرة لأنهما يعرفان أنه لا يمكن أن يتم أي شيء دون تدخل مباشر من حراس الحكم في قطر، وبين تحقيقهما أن المؤسسة تسير من مكتب أمير البلاد. وحسب الكتاب، يدفع حكام الدوحة عبر ما يسمى مؤسسة "قطر الخيرية"، مبالغ مالية للكثير من الجمعيات الإسلامية بغية التسويق لفكر الإخوان المسلمين بلغت حوالي 72 مليون يورو، وشملت العديد من الدول الأوروبية. ويقدم الكتاب دلائل كثيرة على مشاركة قطر السخية في بناء مساجد ذات

تكتشف وثائق وتقارير عديدة عن تورط فاضح لدولة قطر في تمويل مالي ودعم لوجستي لتنظيم الإخوان المسلمين وحرركات الإسلام السياسي المختلفة في المنطقة العربية وخارجها، ويبرز فيلم "قطر: ملايين من أجل إسلام أوروبا" حجم الدعم السخي الذي تقدمه الدوحة لتمويل التطرف بأوروبا واختراق مجتمعاتها.

على متحف لا شو-دو-فون "فقرضت رفع العلم، وحضور مسؤولين قطريين في الاجتماعات الهامة... فمن يمول يؤثر، يجب ألا نكذب على أنفسنا". وعثر الصحافيان خلال فحصهما للبيانات على قوائم متبرعين ومراسلات بريدية إلكترونية وتحويلات بنكية ووثائق أخرى، تشير إلى برنامج تبشيري وتمويلي لدعم الإسلام السياسي في أوروبا.

وبيّنت الوثائق التي تم الكشف عنها، أن جمعية قطر الخيرية استخدمت نفوذها لتمويل 140 مشروعا في شتى أرجاء أوروبا، ترتبط 90 بالمئة منها، بطريقة أو بأخرى، بجماعة الإخوان المسلمين. وانتشرت مشروعاتها من النرويج إلى ساحل فرنسا، بتكلفة طائلة قدرها 120 مليون يورو. وشملت 47 مشروعا إسلاميا في إيطاليا و11 في إسبانيا و22 في فرنسا و10 في ألمانيا. وهذه المشروعات هي عبارة عن بناء أو توسيع للعشرات من المدارس والمرکز يتم تحت خدعة خدمة المسلمين المقيمين في أوروبا. والهدف هو تحويل شبه المدارس تلك إلى أوكار لنشر الفكر المتطرف المؤذي نفسه المرجو تحقيقه عبر المساهمة المالية الضخمة عام 2016 التي وصلت إلى مليون و200 ألف يورو في بناء المركز الإسلامي، التابع للإخوان المسلمين في فيلنوف داسك شمال فرنسا.

وقبل بث الفيلم صدر كتاب يحمل عنوان "أوراق قطر، كيف تمسول الإمارة إسلام فرنسا وأوروبا" حمل مؤلفها، شينو والمبرونو، المسؤولية لنظام الحكم في قطر مباشرة لأنهما يعرفان أنه لا يمكن أن يتم أي شيء دون تدخل مباشر من حراس الحكم في قطر، وبين تحقيقهما أن المؤسسة تسير من مكتب أمير البلاد. وحسب الكتاب، يدفع حكام الدوحة عبر ما يسمى مؤسسة "قطر الخيرية"، مبالغ مالية للكثير من الجمعيات الإسلامية بغية التسويق لفكر الإخوان المسلمين بلغت حوالي 72 مليون يورو، وشملت العديد من الدول الأوروبية. ويقدم الكتاب دلائل كثيرة على مشاركة قطر السخية في بناء مساجد ذات

واعتبر الصحافيان الفرنسيان شينو والمبرونو، أن "قطر الخيرية" هي "المؤسسة الأقوى في الإمارة الصغيرة"، مؤكدا أنها تمكنت من "التوغل في 6 دول أوروبية، أبرزها فرنسا وإيطاليا وسويسرا"، كما حذرا من خطورة هذا التمويل. وبحسب المبرونو "تقوم قطر بالتواصل مع شبكات مرتبطة بحركة الإخوان المسلمين (...) وبالتالي، تتم ممارسة الاختراق بسهولة كبيرة عبر هذه الشبكة الموجودة مسبقا".

وأشار الصحافي إلى أن "لدى قطر، التي تستثمر بشكل كبير، رغبة بالتأثير على الإسلام الأوروبي"، مضيفا أن قطر كانت قد وضعت شروطا لمنح مساعداتها

توسيع العشرات من المدارس تحت خدعة خدمة المسلمين المقيمين في أوروبا لكن الهدف هو تحويلها إلى أوكار لنشر الفكر المتطرف

الإسلاموفوبيا: حقيقة أم عنصرية وهمية

وحلفائها بغية توتير العلاقة بينها وبين المجتمع ومؤسسته. خطاب أيديولوجي يبعد كل نقاش جاد قادر على طرح موضوعي لمسألة العلاقة بين الإسلام والجمهورية الفرنسية، والوصول إلى تصور توافقي يضمن اندماجا سلسا للمسلمين في فرنسا.

يحاول الإخوان عبر لفظة الإسلاموفوبيا نشر سيكولوجية الضحية بين الشباب المسلمين وتجنيدهم ضد العلمانية والقيم الكونية بتسميم عقولهم بأكذوبة مفادها أن الفرنسيين يكرهون الإسلام، ولا يمكن أن يعتبرونهم مواطنين كاملين الحقوق أبدا لأنهم مسلمون. وإن لم يجدوا عملا، وإن كان أغلب المساجد مسلمين، وإن مال بعض الشباب إلى الجهاد، فذلك راجع إلى أنهم ضحية أفكار مسبقة إسلاموفوبية، وأن سبب كل ذلك عنصرية الدولة الفرنسية.

وهو خطاب يعيق الاندماج والتعاقد لأنه يشيطن الغربيين ويؤمّل المسلمين ويقول لهم ضمنيًا: أنتم مكروهون وغير معترف بكم ولن يعترف بهويتكم الإسلامية.. ولم يبق لكم سوى الكفارة. ألا نكرم المسلمين من الشعوب بمسؤوليتهم حينما نرسخ في أذهانهم عن طريق كلمة الإسلاموفوبيا أنهم ضحايا في كل الأحوال؛ ألم يولد ذلك الشعور بالاضطهاد الذي تحول إلى تطرف ديني ثم إلى إرهاب من رحم هذا الخطاب الإخواني الانعزالي؟

والإنثا وزواج الصغيرات والزواج العرفي وتعدد الزوجات.. فردود أفعالهم حول بعض المظاهر الإسلامية التي لا تتوافق مع قيم جمهوريتهم من الطبيعي أن تكون سلبية.

يرى الإخوان المسلمون أن منع الحجاب في المدارس العمومية فعلا إسلاموفوبيا، وهذا يدل على رغبة هؤلاء في فرض طريقة حياة قروسطية على المجتمع الفرنسي، وهو ما لا يقبله الفرنسيون وحتى المغتربون العقلانيون من أصول مغربية أو جزائرية أو تونسية إلخ. وقد باتت أساليب الإخوان معروفة، فهم يحاولون تحويل الواقع السياسي في كلبته إلى واقع هوياتي والصرع الطبقي والفنوي وغيرهما إلى صراع ديني فقط، إذ يكفي متابعة وسائل التواصل الاجتماعي لتعرف كيف يجند الإخوان المسلمون العشرات من المواقع من أجل إنكاء نار الحرب الدينية.

الإسلاموفوبيا، جلاب فضفاض يحمل بداخله أكاذيب ودعايات وتحريض على الانعزال والشعور بالاضطهاد ومقت للعلمانية.. بغية تحريف النقاش ونشر البلبلة وإخفاء الحقيقة الراسخة: ليس هناك في فرنسا رفض للإسلام كدين وممارسات دينية، وإنما هناك رفض للإسلام السياسي الذي يريد أن يفرضه الإخوان في هذا البلد العلماني الذي تحترم فيه كل العقائد.

لا يقدم خطاب الإسلاموفوبيا للمسلمين المقيمين في فرنسا أدنى خدمة، بل بالعكس هو فخ منصوب لهم من طرف جماعة الإخوان المسلمين

الفرنسي سيطن أن هذا البلد قد تحول إلى جهنم بالنسبة للمسلمين في حين أن العكس هو الحاصل تماما، فالمسلمون يتمتعون بكل حقوقهم المدنية مثل أغلبية المواطنين الفرنسيين.

وفي الحقيقة لا الشعب الفرنسي عذبة مجموعات وتنظيمات تحت إشراف الإخوان المسلمين أو بايعان منهم تدعي مناهضة هذا "الوباء"، أهمها ائتلاف مناهضة الإسلاموفوبيا في فرنسا. علاوة على المرصد الوطني

لمناهضة الإسلاموفوبيا. ولكن هل صحيح أن الشعب الفرنسي يُعادي الإسلام والمسلمين، وهل الجمهورية الفرنسية تمارس التمييز ضد الإسلام والمسلمين؟ من يصدق الدعاية الإخوانية، ومن يعيش بعيدا عما يجري على أرض الواقع



تقبل أوروبي للإسلام ورفض للتيسيس

تعمل الدعاية المغرضة لتيارات الإسلام السياسي إلى الترويج إلى فهم خاطئ للإسلاموفوبيا يتمشى مع طرحها، مفادها عدااء المجتمعات الغربية للإسلام والمسلمين في الوقت الذي تحسن فيه هذه الشعوب التفريق بين ما هو روحي وما هو اجتماعي وما هو سياسي. فتكون ردود أفعالها سلبية مع بعض المظاهر الاجتماعية التي لا تتوافق مع قيم جمهوريتها.

التي تعني الخوف المرضي من الإسلام أو رهاب الإسلام في التسلسل إلى قاعات تحرير الصحف والمجلات وبلاتوهات القنوات في الغرب الأوروبي - الأميركي وفي العالم العربي الإسلامي، واقتحمت حتى بعض المنظمات الدولية، كلجنة حقوق الإنسان بالإم المتحدة، واعتمدت في الخطاب الرسمي لبلد كتركيا وغيرها من الدول الإسلامية. وفي عام 2010، اعتمد مجلس أوروبا قرارا يدين الإسلاموفوبيا. ثم أُنشأ الاتحاد الأوروبي في عام 2015 مفوضية أوروبية لمحاربتها.

أما في فرنسا، فقد دخلت القواميس الشهيرة كقاموس لاروس الذي خصها بتعريف سريع وخاطي "عداء نحو الإسلام والمسلمين"، في حين أن الكلمة وعلى تزويرها للواقع لا تعني العدااء للمسلمين.

أما قاموس روبري الصغير فهو يعتمق من جهته الخطأ فيغامر شارحا "الإسلاموفوبيا شكل خاص من العنصرية موجّهة ضد الإسلام والمسلمين تعلن عن نفسها من خلال أفعال حقد وتميز إثني ضد المغتربين الوافدين من المغرب العربي". وفي تقرير حول المسألة تصف اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق

الفرنسيين وقد استعملت من طرف إثنولوجيين متخصصين في الإسلام في غرب أفريقيا لوصف وانتقاد الإدارة الاستعمارية بالعداء للإسلام، معتبرين أن الإسلام حليف للوجود الاستعماري لا يبغي معاداته. وعادت إلى الظهور في بريطانيا مع قضية سلمان رشدي وأعطاهما الإسلاميون معنى آخر حاولوا من خلاله منع أي انتقاد لتصورهم المتطرف للإسلام. وازداد استعمالها بعد كارثة 11 سبتمبر 2001، حيث تلقفها الإخوان المسلمون وابتوا يستخدمونها من أجل خدمة مشروعهم الأصولي في فرنسا والغرب كله. وبدفع من هذه الجماعة الفاشية، نجحت كلمة إسلاموفوبيا

حميد زناز
كاتب جزائري